الأمم المتحدة

A/59/814

الجمعية العامة

Distr.: General
25 May 2005
Arabic
Original: French

الدورة التاسعة والخمسون

البنود ٥٥ و ٨٣ و ٨٤ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٥ و ١٤٨ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لشيلي ومالي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتينا، نحيل إليكم طيه الوثيقة المعنونة "التزام سانتياغو: التعاون من أجل الديمقراطية" التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الثالث لتجمع الديمقراطيات في ختام جلساته التي عقدها في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

140605 140605 05-35885 (A)
0535885

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٥٥ و ٨٣ و ٨٤ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٥ و ١٤٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) شيخ سيدي **ديارا**
السفير الممثل الدائم
لجمهورية مالي لدى الأمم المتحدة

(توقيع) هيرالدو **مونيوز**
السفير الممثل الدائم
لشيلي لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لشيلي ومالي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

تجمع الديمقراطيات

التزام سانتياغو الوزاري لعام ٢٠٠٥

"التعاون من أجل الديمقراطية"

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

نحن، المشاركين في المؤتمر الوزاري الثالث لتجمع الديمقراطيات المعقود في سانتياغو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، نُقر ما يلي:

إذ نؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لاحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وإذ نلتزم من جديد بالعمل وفق معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا بغرض تعزيز الحوار والتعاون بين الدول والشعوب والأفراد.

وإذ نؤكد من جديد أيضا التزامنا بمضمون "إعلان وارسو: نحو تجمع للديمقراطيات" المعتمد خلال المؤتمر الوزاري الأول المعقود في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بوارسو، وبتنفيذ "خطة عمل سيول: الاستثمار من أجل السلام والرخاء"، و "بيان تجمع الديمقراطيات بشأن الإرهاب" المعتمدين خلال المؤتمر الوزاري الثاني المعقود في سيول في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، نعلن ما يلي:

نعرب من جديد عن اقتناعنا بأن الديمقراطية، والتنمية المستدامة، والسلام، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عناصر تترابط فيما بينها ويدعم بعضها بعضا. وتستند الديمقراطية إلى إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية لتحديد نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى مشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته.

نؤكد من جديد أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية عنصر أساسي للمشاركة في العملية الديمقراطية والحكم الديمقراطي.

نقر، تمشيا مع خطة عمل سيول، بأن احترام حقوق الإنسان – المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية – ومنها حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية المعتقد والضمير، وإتاحة سبل الوصول إلى السلطة وممارستها بحرية وفقا لسيادة القانون، وعقد

انتخابات حرة نزيهة بشكل دوري، على أساس اقتراع سري عام، ترصدها سلطات إشراف انتخابي مستقلة، وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك الحق في تشكيل أحزاب سياسية مستقلة، وفصل السلطات، لا سيما توافر هيئة قضائية مستقلة، وخضوع كافة مؤسسات الدولة دستوريا، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، للسلطة المدنية المنشأة بشكل شرعي، تعتبر عناصر أساسية للديمقراطية.

نعرب أيضا عن اقتناعنا بأن الديمقراطية لا يمكن أن تستمر دون تقيد صارم بمبدأ عدم التمييز، بما في ذلك حماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية ولغوية أو إلى شعوب أصلية، وبذل جهود دؤوبة للقضاء على الفقر المدقع، والتخلف، والتهميش، والفوارق الاقتصادية، والاستبعاد الاجتماعي.

نؤكد من جديد التزامنا بصون قيمتي التسامح والتراضي اللتين تستند عليهما النظم الديمقراطية الحقة، وتعزيز احترام التعددية من أجل تمكين المجتمعات من الحفاظ على طابعها متعدد الثقافات. ونرفض بقوة البغض والعنف وغيرهما من أشكال التطرف العرقي والديني.

نحيط علما بالزيادة الكبيرة في عدد الديمقراطيات في النصف الثاني من القرن الماضي، ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق الأهداف والغايات الواردة في إعلان وارسو وخطة عمل سيول. ونعتقد بأن زيادة عدد الدول الديمقراطية ودعم تكوين ديمقراطيات ناشئة وتعزيزها يساعد على بناء عالم أكثر أمنا يستطيع فيه الأفراد، رجالا ونساء على السواء، أن يعيشوا بحرية في بيئة من السلام والاستقرار والرفاهية تتسم باحترام سيادة القانون. ولهذه الغاية، نكرر التزامنا بدعم عمليات التحول إلى الديمقراطية، وتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وبالعمل بالتشارك مع الجهات المشجعة للديمقراطية التي تشمل المجتمع المدني. ويعتبر إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام المتعدد الأطراف، وبخاصة على الأمم المتحدة، الرافد الضروري لكفالة ممارسة الديمقراطية على مستوى البلدان. وعلى كل دولة تمارس الديمقراطية أن تعمل على كفالة كون أي عملية لاتخاذ قرارات في الشؤون الدولية مفتوحة وشفافة ومشروعة، وأن يشارك فيها الجميع على أساس من الإنصاف والعدل.

وقد تعهدت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز قدرتها على تنفيذ المبادئ والممارسات الديمقراطية في إعلان الألفية. وفي هذا السياق، نشدد على أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في تحقيق هذه الأهداف، ونتعهد بدعم مواصلة زيادة وتعزيز أنشطتها الرامية إلى توسيع نطاق الاتجاهات الديمقراطية، وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. وعلما أن الحكم الديمقراطي عنصر أساسي لتحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، فإن حكوماتنا

ستشارك بصورة نشيطة في مناقشة إصلاح الأمم المتحدة التي استهلها الأمين العام بتقريره الأخير المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“.

وتصديقا للمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان وارسو وبغية مواصلة تنفيذ خطة عمل سيول، نعتمد هذا الالتزام الذي يمثل برنامج أنشطة تجمع الديمقراطيات المنبني على تصورات تبلورت بشأن وضع الديمقراطية في جميع أنحاء العالم في فجر القرن الحادي والعشرين، ونكرر رغبتنا الشديدة في تشجيع الديمقراطية وتعزيزها على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي، لا سيما من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية المختصة.

أولا – الحكم الديمقراطي والمجتمع المدني

نلتزم بتعزيز مشاركة مجتمع مدني مفعم بالحيوية على الصعيدين المحلي والدولي، ونشجع المنظمات غير الحكومية التي تنهض بهمة بأنشطة لتعزيز ودعم الديمقراطيات واحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولهذه الغاية، سنتخذ التدابير التالية:

١ – تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بغية زيادة التمكين لمجتمع مدني حيوي والقضاء على جميع أشكال التمييز والتعصب.

٢ – تشجيع ثقافة من التسامح تروج للحوار والاحترام المتبادل بشكل نشط، عن طريق وضع برامج تثقيفية وبرامج أخرى تهدف إلى منع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

٣ – التعاون مع المجتمع المدني وإقامة شراكات معه في سبيل تحقيق سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي وبناء المؤسسات. وتعزيز الحوار المنتظم بين الجهات الحكومية والفاعلين في المجتمع المدني لتبادل الأفكار بشأن تعزيز التطور الديمقراطي على الصعيد المحلي، ومكافحة الفساد بشكل فعال، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وصون استقامة الحكومات وإحلال الحكم الجيد، ومكافحة الفقر، وتعزيز الشفافية، والحصول على المعلومات من خلال وسائط إعلام حرة، وتعزيز التنمية والحوار على الصعيد الدولي دعما للديمقراطية في المحافل الإقليمية والدولية.

٤ – تشجيع بيئة تتيح تعزيز الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات السياسية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وتجديدها وتحديثها من أجل تحقيق ديمقراطية يشارك فيها جميع المواطنين مشاركة كاملة. وإيلاء اهتمام خاص لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك كفالة إدارة شفافة ومحايدة للانتخابات، وإقامة نظام شفاف لتمويلها.

٥ - تشجيع مشاركة المرأة بصورة كاملة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين المجتمعية، بما في ذلك مشاركتها في عملية صنع القرارات ووصولها إلى مراكز السلطة، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا لتشجيع ثقافة ديمقراطية وممارستها.

٦ - التأكيد على اقتضاء الديمقراطية لمشاركة الشباب النشطة. والالتزام بترويج مجموعة من القيم الديمقراطية في أوساط الشباب، وحث جميع البلدان على تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وتدابير ملموسة تهدف إلى تعزيز التثقيف في مجال الديمقراطية وتشجيع مساهمة الشباب في جميع المجالات المجتمعية.

٧ - الإقرار بمسؤولية السلطات العامة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية قاطبة على تشجيع الحكم الديمقراطي وتعزيزه.

٨ - الترحيب بأعمال العملية غير الحكومية لتجمع الديمقراطيات باعتبارها إسهاما كبيرا في الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني، وتشجيع المشاركين فيها على دعم تنفيذ هذا الالتزام الوزاري والمشاركة في الاجتماعات الوزارية المقبلة لتجمع الديمقراطيات، حسب الاقتضاء.

ثانيا - الفقر، والتنمية، والحكم الديمقراطي

نقر بالأهمية التي يوليها مواطنونا لتحسين ظروفهم المعيشية. ونقر أيضا بالفوائد المتساندة التي تتيحها العملية الديمقراطية لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والقضاء على الفقر.

ونقر بأهمية إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بصورة تدريجية، في جميع البلدان، باعتباره أساسا للتمكين في الميدانين الاقتصادي والسياسي، الذي يشمل التحسين التدريجي لنوعية حياة الأفراد كافة.

ونؤكد مجددا المبادئ الواردة في توافق آراء مونتيري: يعد الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وتشكل السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس، والبنى التحتية المحسنة أساسا للنمو الاقتصادي المستديم، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل. كما أن تحقيق الحرية، والسلام، والأمن، والاستقرار المحلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات السوقية المنحى، والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية أمورا أساسية يعزز الواحد منها الآخر.

وبناء عليه، نحدد المهمة الرئيسية لتجمع الديمقراطيات في تعزيز الحكم الديمقراطي باعتباره عنصرا أساسيا في جهودنا الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر ودعم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة، ومساعينا المشتركة لتحقيق النمو، والقضاء على الفقر، والحد من اللامساواة، وتحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان مؤتمر قمة الألفية. ولهذه الغاية، سنتخذ التدابير التالية:

١ - تأكيد أهمية تهيئة بيئة اقتصادية دولية تتسم بالديمقراطية والشفافية والتمكين مع التشديد على المسؤولية الأساسية التي يتحملها كل بلد في تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ودور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية.

٢ - السعي إلى مساعدة بعضنا البعض في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مجال القضاء على الفقر، باعتبار ذلك عاملا أساسيا يسهم في تعزيز التطور الديمقراطي والحفاظ عليه.

٣ - التعاون مع المنظمات الإنمائية الدولية والإقليمية وفيما بيننا لتحسين تصميم وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر التي تدعم بناء المؤسسات الديمقراطية. وتعتبر البلدان التي تعزز سيادة القانون، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحكم الجيد، والتي تسعى إلى القضاء على الفساد وتعزيز قدرات شعوبها، أفضل حالا للإفادة من المساعدة الإنمائية وزيادة فعالية المعونة.

٤ - دعم إجراءات ملموسة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي بشأن تمويل التنمية، تنفيذا لالتزامات توافق آراء مونتيري، والتذكير بالالتزامات المتعهد بها لزيادة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها، وتشجيع إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتلك المساعدة.

٥ - تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز الدعم السياسي لوضع نهج عملي لتمويل التنمية وتشجيعها. وتجدر الإشارة بقدر كبير من الاهتمام إلى ''مبادرة مكافحة الجوع والفقر'' وغيرها من المبادرات ذات الصلة، باعتبارها برامج مبتكرة لسد الفجوة بين التعهدات السياسية وتمويل التنمية.

٦ - الدفع بإيجاد فرص العمل من أجل مواجهة الفقر وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشجيع ممارسة العمال لحقوقهم في إطار إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وحماية حقوق العمال في الخارج.

٧ - تشجيع الرجال والنساء على تطوير كامل إمكانياتهم من أجل تهيئة جمهور واع يستطيع أن يشارك في عملية صنع القرار على الصعيد الوطني عن طريق تعزيز النهوض بالتعليم والخدمات الصحية والاحتياجات الأساسية الأخرى، ومن خلال تعزيز الإعمال التدريجي للحق في التعليم والحق في التمتع بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية، وتعزيز الاحتياجات الأساسية الأخرى.

٨ - العمل سوية من أجل إنجاح جولة الدوحة المعنية بالتنمية، التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، والتمكين والحد من الفقر.

٩ - السعي إلى وضع خطط تعاون لا تقتصر على تحقيق احترام الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل وتشمل أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل إيجاد مجتمعات يكون جميع الأفراد فيها قادرين على ممارسة حقوقهم ممارسة تامة.

١٠ - دعم إعداد استجابة موسعة وشاملة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يشل النمو الاقتصادي على نحو كبير، ويُضعف هياكل الحكم والأمن، والتعاون في البحث عن موارد كافية للتصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ثالثا - التعاون الإقليمي والأقاليمي من أجل تحقيق الحكم الديمقراطي

استرشادا بمبدأ الاحترام الواجب للسيادة وبمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، تمشيا مع نص ميثاق الأمم المتحدة وإعلان وارسو، نعتزم مواصلة العمل على تحقيق التقدم الديمقراطي والتعاون على نطاق الأقاليم وفيما بينها. وتحقيقا لتلك الغاية، سنقوم بما يلي:

١ - مواصلة المساهمة بالخبرة التقنية والتعاون لفائدة البلدان التي تطلب المساعدة على بناء المؤسسات الديمقراطية.

٢ - تعزيز الحوار بين الحضارات لتوطيد ثقافة سلام واحترام للتنوع العرقي والديني والثقافي.

٣ - الاستفادة من الدروس المستقاة، بما فيها الدروس ذات الصلة المستقاة من مناطق أخرى، لتشجيع الديمقراطيات الناشئة ومساعدتها على الالتزام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ الديمقراطية، وكذلك مواثيق الديمقراطية المتفق عليها إقليميا.

٤ - تعزيز التعاون بين المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية، ولاسيما الأمم المتحدة، في مجال العمل على تعزيز الوعي بالديمقراطية.

٥ - دعم عمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية لمساهمتها في عملية تدعيم الديمقراطية في العالم.

٦ - الإشادة بما حققه المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية من منجزات على مدى عشر سنوات، وتشجيعه على مواصلة العمل بشراكة مع المنظمات الدولية والوطنية، وإجراء وتنفيذ تحليل مقارنة وتسخير التجارب والخبرات لأغراض بناء الديمقراطية وتدعيمها.

٧ - دعم المؤسسات العاملة في إطار القانون الدولي التي تُوفر المساعدة العملية في مجال بناء الديمقراطية للدول التي تسعى إلى الحصول على الخبرات والمهارات والموارد. ودعم إنشاء مركز بودابست الدولي للانتقال الديمقراطي. وفي إطار علاقات عمل المركز الوثيقة مع المؤسسات القائمة، نقدر تعاونه مع مجتمع الديمقراطيات ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

رابعا - التجمع الديمقراطي في إطار الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى المتعددة الأطراف لدعم الديمقراطية

سنعزز، ما أمكننا ذلك، عمليتنا في مجال المشاورات غير الرسمية والتنسيق في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في المسائل المتصلة بالديمقراطية، من خلال أمور منها، الائتلافات والتجمعات غير الرسمية لدعم الديمقراطية. وتحقيقا لتلك الغاية، سنقوم بما يلي:

١ - الاستمرار في عقد الاجتماعات كتجمع رسمي للديمقراطية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان من أجل التشاور وتنسيق الإجراءات الممكنة وتوطيد التعاون لإرساء الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بالممارسات الديمقراطية وتحسينها.

٢ - التشاور والعمل، حيثما أمكن ذلك، على تعزيز الإجراءات في المجالات ذات الصلة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى، حسب الحاجة، من أجل تعزيز الآليات الدولية لدعم الديمقراطية، والتطلع إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

٣ - الاجتماع على نحو منتظم مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الدعوة لتعزيز الديمقراطية في إطار الأمم المتحدة لتيسير تبادل وجهات النظر حول أفضل السبل لإرساء وتعزيز وتدعيم عملها.

٤ - النظر بجدية إلى ترشيح البلدان المساهمة فعليا في إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحمايتها على نطاق العالم لعضوية الهيئات التي تركز على عناصر الحكم الديمقراطي.

٥ - الترحيب باعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بأعمال ''مجتمع الديمقراطيات'' في تقريره: ''في جو تعمه الحرية: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع''.

٦ - تشجيع التعاون مع المؤتمر الدولي للديمقراطية الجديدة والمستعادة، بوصفه منتدى حكوميا دوليا لتعزيز وتوطيد الحكم الديمقراطي في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. ونرحب بعقد الدورة السادسة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في قطر في عام ٢٠٠٦.

خامسا - المنظمات الإقليمية وتعزيز الديمقراطية والاستجابة للتهديدات والتحديات الوطنية وعبر الوطنية التي تواجه الديمقراطية

نعرب عن تصميمنا على تطوير مجموعة من إجراءات التعاون الإقليمي الفعالة والمناسبة من حيث التوقيت والسريعة لكفالة تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها. ولتحقيق تلك الغاية، سنقوم بما يلي:

١ - تشجيع تبادل الخبرات بين الأقاليم من أجل تطوير أو تعزيز آليات مواثيق المنظمات الإقليمية وإجراءاتها الرامية إلى تعزيز الديمقراطية، بما في ذلك الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

٢ - وضع صكوك إقليمية تنفذ تنفيذا كاملا وتدعو الشركاء الإقليميين إلى بناء المؤسسات الديمقراطية، واحترام المبادئ الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، وتقديم المساعدة في هذا المجال إلى الدول التي هي بحاجة إليها والتي قدمت طلبا بذلك.

٣ - تعزيز تبادل خبرات المنظمات الإقليمية، لا سيما في المجالات الواردة في خطة عمل سيول، في إطار التصدي للتهديدات التي تواجه الديمقراطية، فيما بين جملة منظمات منها نظام البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

٤ - التصميم المشترك على التعاون من أجل ثني ومقاومة ما يتهدد الديمقراطية من خطر الإطاحة بالحكومات المنتخبة دستوريا.

٥ - دعم تحسين الحكم على نطاق العالم وإعادة إحلال سيادة القانون والمؤسسات الحكومية في البلدان التي مزقتها الحرب.

٦ - التنديد الشديد اللهجة بجميع الأفعال الإرهابية مهما كانت دوافعها، وأنى تكون، ومهما يكن مرتكبوها، باعتبارها أحد أخطر التهديدات التي تواجه السلم والديمقراطية والأمن.

٧ - تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، امتثالا للالتزامات المتعهد بها في إطار القانون الدولي، ولاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني.

٨ - تشجيع اعتماد الأمم المتحدة العاجل لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وتشجيع البلدان التي لم تقم بعد بذلك على التفكير مليا في التصديق على الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٩ - الترحيب بـ ''خطة مدريد'' بصفتها مساهمة متميزة في تشجيع التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

١٠ - تشجيع الإجراءات الرامية لمجابهة التهديدات عبر الوطنية، مثل الإرهاب العابر للحدود والإرهاب الذي ترعاه دول، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والجريمة المنظمة، والقرصنة البحرية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالأشخاص، ولاسيما النساء والأطفال، وغسل الأموال.

١١ - تشجيع ودعم الأمم المتحدة في إطار برامجها للمساعدة الانتخابية، عن طريق أمور منها بناء القدرات الوطنية ووضع الدساتير وتوفير الخبرة التنظيمية في الديمقراطيات التي تمر بمرحلة انتقالية.

سادسا - أعمال المتابعة

سعيا إلى تنفيذ الالتزامات الواردة أعلاه، وتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه البلدان والممثلون الرفيعو المستوى للمنظمات الدولية والمجتمع الدولي لأنشطة تجمع الديمقراطيات، نقدر أعمالنا في إطار الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، وننشئ الأفرقة العاملة التالية:

- الفريق العامل المعني بالحكم الديمقراطي والمجتمع المدني؛
- الفريق العامل المعني بالفقر والتنمية والحكم الديمقراطي؛
- الفريق العامل المعني بالتعاون الإقليمي والأقاليمي من أجل الحكم الديمقراطي؛

- الفريق العامل المعني بتعزيز الديمقراطية والاستجابة للتهديدات الوطنية وعبر الوطنية التي تواجه الديمقراطية.

وسيقدم كل رئيس تقارير منتظمة إلى المجموعة الداعية لعقد الاجتماعات عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل، ويزود الفريق العامل بالمعلومات المتعلقة بما تتخذه المجموعة الداعية لعقد الاجتماعات من قرارات أو إجراءات.

وستحيط المجموعة الداعية لعقد الاجتماعات المشاركين في تجمع الديمقراطيات علما بالتقارير وتتبادل معهم المعلومات بشأنها، كوسيلة لنشر المعلومات والمعارف عن الأنشطة المتعلقة بأفضل الممارسات، أملا في أن يقوم كل بلد في العالم بالسعي جاهدا إلى احترام المُثُل والمبادئ المنصوص عليها في إعلان وارسو. وفيما نظل متمسكين بالموقف المتخذ في سول الذي مؤداه ألا نشرك إلا البلدان التي تتمتع بحكم دستوري وممارسات ديمقراطية، فإننا على استعداد لدعم التحول إلى الديمقراطية في البلدان الأخرى ومد يد العون إلى من ينشدون انتقالا ديمقراطيا سلميا.

سابعا – التزامات خاصة بكل إقليم على حدة

تعهدت البلدان المشاركة من كل من المجموعات الإقليمية التي حضرت المؤتمر الوزاري الثالث بالوفاء بالالتزامات التالية:

أفريقيا

١ – إلغاء ديون البلدان الأفريقية.

٢ – تعزيز القدرات والإجراءات في إطار المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بما في ذلك تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي، ولاسيما الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٣ – احترام شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف للالتزامات التي تعهدوا بالوفاء بها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ – المساهمة في إحلال السلام والأمن عن طريق تعزيز دعم عملية منع الصراعات والأزمات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا.

الأمريكتان

١ - التنفيذ الكامل للميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية من جانب جميع الدول الأمريكية وإنشاء آلية لأعمال المتابعة في منظمة الدول الأمريكية لضمان تنفيذه الفعلي، تشمل استحداث قاعدة بيانات بممارسي الديمقراطية.

٢ - دعم عملية حوار سياسي واسعة النطاق وشاملة والعملية الانتخابية الانتقالية في هايتي، وعودة الحياة الديمقراطية الطبيعية للإكوادور، وعملية إعادة السلام في كولومبيا.

٣ - التعاون مع المنظومة العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان والدعوة إلى الانضمام إلى صكوك المنظومة.

٤- تبادل الخبرات مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي، في المسائل ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية على المستويين الإقليمي والأقاليمي عن طريق منظمة الدول الأمريكية.

آسيا

١ - دعم تعزيز الديمقراطية والعمل على نشرها. ومكافحة الفساد.

٢ - التعاون ليس فقط مع الدول وفيما بينها، بل ومع منظمات المجتمع المدني للنهوض بالديمقراطية والتنمية.

٣ - بناء القدرة من خلال التبادل المباشر بين البلدان، مع التركيز على التعليم.

مراعاة للدور الجوهري للقيادة السياسية في تشكيل الديمقراطية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز الديمقراطية، يلتزم الفريق العامل باتخاذ هذه الإجراءات بالتعاون مع المؤسسات القائمة ذات الصلة.

أوروبا

١ - دعم الجهود والمبادرات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الديمقراطية وتمكين المجتمع المدني في أوروبا.

٢ - التأكيد على الدور الذي تضطلع به المؤسسات الأوروبية في تعزيز الديمقراطية على المستوى الإقليمي داخل أوروبا.

٣ - تبادل التجارب الأوروبية مع المناطق الأخرى في العالم دعما لعملية التحول الديمقراطي، من أجل تشجيع ومساعدة الديمقراطيات الناشئة على تطوير وتعزيز مؤسساتها الديمقراطية.

الشرق الأوسط

١ - أكدت المجموعة على العلاقة بين التحول إلى الديمقراطية وعملية السلام في الشرق الأوسط.

٢ - شددت المجموعة على الحاجة إلى التوعية بالديمقراطية في المجتمع، بدءا بالأسرة. وتمت الإشارة إلى المعرفة على أنها أداة مهمة لنشر القيم والمبادئ الديمقراطية.

٣ - ينبغي للبلدان التي تنهج الديمقراطية كوسيلة حكم بها أن تُعمل نفس القواعد المطبقة على مواطنيها في التعامل بالنسبة لرعايا الدول الأخرى.

٤ - أعلنت المجموعة عن دعمها لـ ''مركز الانتقال الديمقراطي'' في هنغاريا.

٥ - أكدت المجموعة أن الإسلام لا يتعارض بأي وجه مع الديمقراطية وقيمها ومبادئها، وأن الإسلام خال من أي تمييز كان ضد المرأة وحقوقها.

٦ - أكدت المجموعة الحاجة إلى إقامة حوار دائم مع الدول الديمقراطية القديمة العهد. وسيشمل هذا الحوار ممثلين عن المجتمع المدني.

٧ - الإرادة السياسية هي وسيلة هامة لفرض التغييرات الضرورية والأخذ بالإصلاحات المطلوبة.

٨ - ينبغي اعتماد قانون جديد للأسرة والتصديق عليه من أجل إنصاف النساء والأطفال في المنطقة.

٩ - تعطي تجارب اليمن والمغرب والأردن في إشراك أحزاب إسلامية في العملية السياسية الدليل على نجاح إشراك هذه القوى السياسية في العمل وفقا للقواعد الدستورية المطبقة على القوى السياسية الأخرى.

١٠ - شددت المجموعة على الالتزام بالاحتفاظ بعلاقة إيجابية بين الحكومات والمجتمع المدني.

١١ - شددت المجموعة على الحاجة إلى تعاون مطرد مع المجموعات الإقليمية الأخرى قائم على التفاهم المتبادل والحوار المستمر. ولن يقتصر هذا الحوار على الحكومات، بل وسيشمل مؤسسات المجتمع المدني أيضا.

١٢ - اقترح اليمن اعتماد ميثاق ديمقراطي للبلدان العربية.